التنويع الاقتصادي في الجزائر ومتطلبات استدامة النمو خارج المحروقات: قراءة تقييمية

Economic Diversification in Algeria and the Requirements for Sustaining Outside Hydrocarbons Growth: Evaluative reading

ناصر الدين قريبي[1]

[1]أستاذ محاضر قسم ب، جامعة الجزائر 3، الجزائر، gribi.nassireddine@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/15 تاريخ القبول: 2021/6/4 تاريخ النشر: 2021/7/1

ملخص:

يهدف هذاالبحثإلى دراسة مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع دول شمال إفريقيا، وأهم التحديات التي تواجه الاقتصادي الجزائري للوصول إلى نمو اقتصادي مستدامفي ظل الإمكانيات المتاحة.

وقد دلت المؤشرات المستخدمة في الدراسة على عدم حدوث تنويع اقتصادي في الجزائر. وبالتالي وجب البحث عن البديل عن طريق الإنتاج وبالتالي ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية جديدة مستقبلا لتطوير الاقتصاد الوطني وبعثه نحو آفاق جديدة لتحقيق النمو المستدام. ولا يتحقق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر إلا بزيادة التنويع الاقتصادي (تنوع الإنتاج والتجارة) برفع القدرات الإنتاجية والتصديرية في القطاعات السلعية والخدماتية على حد سواء، والذي يجعلها مقاومة للصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية. والعمل على تطوير رأس المال البشري الذي يسمح بتوفير المهارات الفنية والإدارية التي تحقق إنتاجية أعلى تسمح للإنتاج المحلي بالتنافس في الأسواق الدولية، وكذا تنظيم القطاعات في شكل عناقيد صناعية حسب التخصص والمنتوج بحيث تشكل تجمعات ذات منفعة مشتركة، والعمل على انتقاء وتنمية القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تمتلك أو يمكن أن تمتلك مزايا تنافسية في الأسواق الدولية.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي،النمو المستدام،رأس المال البشري، الإنتاج، المزايا التنافسية.

تصنيف JEL : C44.

Abstract:

This research aims to study the path of economic diversification in Algeria compared with North African countries, and the most important challenges facing

the Algerian economy to reach sustainable economic growthunder the available possibilities.

The indicators used in the study, indicated that there was no economic diversification in Algeria. Consequently, it was necessary to search for an alternative through production, and thus the necessity of adopting a new economic policy in the future to develop the national economy and push it towards new horizons to achieve sustainable growth. And work to develop human capital that allows providing technical and administrative skills that achieve higher productivity that allow local production to compete in international markets, As well as organizing sectors in the form of industrial clusters according to specialization an product,so that they form groupings of mutual benefit, and work to select and develop sectors and economic activities that possess or can have competitive advantages in international markets. and sustainable economic growth in Algeria can only be achieved by increasing economic diversification (diversification of production and trade) by raising productive and export capabilities in both the commodity and service sectors, which makes it resistant to internal and external economic shocks.

Keywords: Economic Diversification; Sustainable Growth;Human Capital;Production; Competitive Advantages.
Codes: C44.

ناصر الدين قريبي، gribi.nassireddine@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

إن الاقتصاد الجزائري يعتبر من الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي، وذلك بالنظر إلى حجمه الصغير نسبيا وإلى الخصائص التي يتميز بها هيكل الصادرات والواردات، ورغم أن هيكل الصادرات يتصف بتنوع سلعه إلا أنه يتصف أيضا بارتفاع درجة التركيز، حيث يعتمد على تصدير سلعة أساسية واحدة وهي المحروقات والتي تعتبر المصدر الأساسي وشبه الوحيد لتحصيل النقد الأجنبي وتمويل الواردات المطلوبة للتنمية وبرامج الاستثمارات، والوسيلة الأساسية لدفع معدلات النمو الاقتصادي مما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية ورهين لتقلبات أسعار الصرف وأسعار النفط والطلب الخارجي لهذه المادة. ولمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية الآتية: **ما واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وما هي متطلبات استدامة النمو خارج المحروقات؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية تعتمد الدراسة على الخطة الآتية:

- خصائص الاقتصاد الجزائري؛
- مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري؛
- مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر؛

- التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وإمكانية التنويع في ظل الامكانيات المتاحة.

2. خصائص الاقتصاد الجزائري:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات الإفريقية وذلك لما يميزه من خصائص والتي تتمثل في:

- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها من مواد طاقوية من بترول وغاز طبيعي ومواد منجمية ومواد أولية هامة وتوفره على مساحات زراعية هامة بالإضافة إلى الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها وقطاعات صناعية لا يستهان بها وتوفر بنية شاملة وهامة وتتمثل في البنية المينائية والمطارات والطرقات (خالدي، 2005، صفحة 87)، أما استراتيجية التنمية التي اتبعت في الجزائر فقد بنيت على ثلاثة محاور أو مفاهيم رئيسية وهي: التصنيع والتوجه نحو الداخل والتكامل وهذه المفاهيم كانت نتيجة للآثار السلبية التي خلقها خروج الاستعمار الفرنسي، فقد أوجد الاستعمار هيكلة للاقتصاد الجزائري المستعمر، هيكلة متناسقة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا و ثقافيا، وانقسم بذلك الاقتصاد الوطني إلى اقتصاديين متباينين شكلا ومضمونا أحدهما عصري مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي، و الثاني متخلف لم يكن يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول و أدى ذلك إلى إصابة الاقتصاد بتشوهات واختلالات عديدة و انعكست في اختلال الهيكل الإنتاجي وضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام وكذا اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية (زوزي، 2010، صفحة 171).

وهذه الاختيارات الاقتصادية قد أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية ساهمت في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

- اقتصاد ريعي: يعتمد على استخراج وتصدير المحروقات فهو يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة النفطية على حساب استراتيجية التصنيع الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهين لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وشكلت المحروقات 93,13%منإجماليالصادراتسنة 2018 بمبلغإجماليقدره 38,338 ملياردولار (مديريةالجماركالجزائرية، 2019).

- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد، وأضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، الأمر الذي قلص من نجاعة وكفاءة السياسة الاقتصادية المتبعة وعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازداد حجم الاقتصاد الموازي وازدادت صعوبة التحكم فيه مما أدى إلى إضعاف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها (خالدي، 2005، صفحة 88). ولقد أهدرت الخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا مئات المليارات من الدولارات في مشاريع رغم أنها بدت مفيدة إلا أنها كانت جد مكلفة. فقد عملت الجزائر في الفترة من 1962 إلى 1965 على إعطاء الأولوية للاستعجالات. ولقد تركت المغادرة الجماعية للمعمرين مصانع وأراض فلاحية ومدارس

ومستشفيات وإدارات بدون تأطير ضروري للسير بطريقة ملائمة، حيث لجأت الجزائر إلى التعاون الدولي من أجل سد العجز في ميادين التعليم والصحة قدر الإمكان، وقد تم إنشاء البنك المركزي في 13 ديسمبر 1962 الذي أعطى ميلاد الدينار الجزائري، وأنشأت شركة سوناطراك في سنة 1963 كأداة لتحريك التنمية الوطنية، ولقد تم الإعلان عن التصنيع كأولوية مستقبلية للبلاد، وجاء مرسوم 22 مارس 1963 لتنظيم الفلاحة في البلد من خلال تكفل الفلاحين بالمزارع التي تركها المعمرون شاغرة، وتم إنشاء العديد من الإدارات لتأطير ومساعدة النشاط الفلاحي (لعميري، 2015، الصفحات 58-59). وتلعب الصناعة دورا هاما في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني، حيث ظهرت في سنة 1973 ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/03. غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية أدت إلى تغيير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام و بروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية (عيسات وبـراهيمي، 2011، الصفحات 03-04). فيما بلغ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي 1,5% في سنة 2018 (NS, 2019, P. 10). وذلك بفضل قوة تعافي إنتاج النفط والغاز وزيادة الإنفاق العام عما كمان متوقعاً. لكن وتيرة النمو في القطاعات الأخرى تراجعت، وارتفع معدل التضخم ولم يطرأ أي تغيير على معدل العجز المزدوج الذي يتجاوز 10%، وهو ما يستنزف مدخرات المالية العامة. وفي الأمد المتوسط، من المتوقع أن ينخفض بشدة معدل النمو والعجز المزدوج مع مضي الحكومة في تنفيذ تدابير لضبط أوضاع المالية العامة. وقد يؤثر انكماش الناتج في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بشكل سلبي على رفاهية الأسر، ومن المتوقع أن يسجل عجز الموازنة العامة تراجعاً إلى ما دون 1% بحلول 2019 في حال أبقت الحكومة على قيود صارمة لجهة الإنفاق (البنك الدولي، 2018). وقد لعبت الضغوط الناشئة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية دورا في تصاعد التضخم، وبلغ الانفاق العام على التعليم كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي 4,3% في سنة 2015 وبمتوسط 4,4% خلال الفترة 2008 – 2011 (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 295).

وقد قدم البنك الدولي للحكومة الجزائرية مساعدة فنية لتصميم وإعداد مسودة رؤية الجزائر 2035، من خلال إنتاج تقرير يرسم صورة لما ستبدو عليه الجزائر من رخاء سنة 2035 وكيفية تحقيق هذا الهدف. وذلك من خلال:

- تعزيز النمو عبر برامج تنويع الأنشطة الاقتصادية؛ - تشجيع التنمية المستدامة والحد من التباينات المكانية؛
- تدعيم التخطيط الاقتصادي ومتابعة المؤسسات وتقييمها (البنك الدولي، 2018، الصفحات 09-10). وقد أطلقت الجزائر بعض الإصلاحات منذ سنوات وما زالت متواصلة حتى الآن والتي تهدف إلى: - ضبط أوضاع المالية العامة؛

التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني؛ مواجهة التحديات التي تواجه قطاع الطاقة. ومن بين هذه الاصلاحات:

- استمرار سياسة الترشيد للنفقات العامة وإعادة النظر في سياسة الدعم الوطنية، والتحسين المستمر لمناخ الأعمال؛
- اعتماد نموذج جديد للنمو الاقتصادي في الجزائر يهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من اقتصاد الريع وبلوغ درجة الاقتصادات الناشئة في مطلع 2030؛
- تقليص عجز رصيد الميزانية العامة للدولة عند مستوى 7000 مليار دينار سنوبا على المدى المتوسط وزيادة القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي، وتبني إطار متعدد السنوات للإنفاق العام بداية من 2017 (صندوق النقد العربي، 2017، الصفحات 22-23).

3. مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

لعب قطاع المحروقات دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية في الجزائر منذ الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر، حيث ترجع بداية اكتشاف النفط في الجزائر إلى الخمسينات من القرن الماضي وتم العثور على أول حقل للبترول في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلة" في جنوب شرق الجزائر وبعده تم اكتشاف حقل حاسي مسعود و الذي يعتبر أكبر حقول البترول في الجزائر، ويعتبر قطاع المحروقات القطاع الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالميا في تزويد دول العالم بالغاز الطبيعي والرابعة في تزويد دول الاتحاد الأوروبي (فلاحي، 2013، صفحة 03). وتقدر احتياطات الجزائر من البترول ب12,20 مليار برميل ومن الغاز الطبيعي بمقدار 4505 مليار متر مكعب نهاية سنة 2016، ويقدر إنتاج النفط 1146 برميل يوميا وإنتاج الغاز الطبيعي ب93152 مليون متر مكعب في السنة وهذا مع نهاية سنة 2016 (صندوق النقد العربي، 2017، الصفحات 332-333). فهي تحتل الرتبة 15 عالميا من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد والرتبة 7 عالميا من حيث موارد الغاز المؤكدة (حاكمي وبرادعي، 2017، صفحة 410)، وتعتبر الجزائر أول مصدر ممون بالبترول للسوق الأمريكية و الرابع عالميا منذ سنة 2010، أما في مجال الغاز الطبيعي فقد عملت الجزائر على الرفع من قدراتها التصديرية لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال إقامة أنبوبي "ميدغاز" و"غالسي"، الأول باتجاه اسبانيا بطاقة تصديرية تصل إلى 08 مليار متر مكعب سنويا، والثاني اتجاه ايطاليا مرورًا بجزيرة سردينيا بطاقة تصديرية تبلغ 08 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي، وسيزود الأنبوب الأول فرنسا أيضا، فيما يزود الثاني عددا من دول أوربا الوسطى والشرقية، وتغطى الجزائر 12% من الاحتياجات الغازية لسوق الطاقة الأوروبية، ونسبة تغطية السوق الإسبانية والإيطالية تصل إلى 30% الأمر الذي جعل البلدين أفضل زبونين للجزائر على المستوى العالمي في مجال استيراد الطاقة هذه العوامل من شأنها أن تدعم سياسة "سوناطراك" التي تنوي رفع سقف الصادرات الغازية إلى 58 مليار متر مكعب ثم 100 مليار متر مكعب (بوحامد، 2013). فالمحروقات تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني والمورد الأساسي للعملة الصعبة ومصدر الدخل الرئيسي وشبه الوحيد، مما يجعل لأي تغير في أسعارها الأثر الكبير على الميزان التجاري و

من ثم على مستوى الأداء الكلي للاقتصاد الوطني وعلى معدلات النمو المحققة، وبالتالي وجب البحث عن البديل عن طريق الإنتاج وبالتالي ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية جديدة مستقبلا لتطوير الاقتصاد الوطني وبعثه نحو آفاق جديدة لتحقيق النمو المستدام. ومن خلال البحوث التجريبية الجديدة والتغييرات في أسواق السلع العالمية فقد تم تحدي النظرة التقليدية للموارد الطبيعية على أنها "عقبة أو نقمة" تقيد النمو طويل الأجل للبلدان النامية، بحيث تشير الأدلة إلى أنه ليس اعتماد الموارد الطبيعية في حد ذاته هو الذي يزيد من الخطر بل تركيز الصادرات (Lederman and Malone 2007)وذلك أن تنويع الصادرات يحد من المخاطر والضعف الناشئ عن الاعتماد على الدخل الكثير من النطاق الضيق للمنتجات و/أو الأسواق (الاقتصاد الريعي)، فالتركيز العالي للصادرات هو الذي يزيد من تعرض البلدان لتقلب الأسعار العالمية والصدمات الخارجية الأخرى، وقد أظهرت الأبحاث الحديثة أن التنويع واكتشاف منتجات وأسواق جديدة يولد عوامل خارجية إيجابية، ويؤدي إلى إنتاجية عالية ويحقق النمو الاقتصادي المستدام (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2012، الصفحات 56-57).

4. مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

الجزائر أول بلد عربي قام بتأميم الصناعة النفطية سنة 1971 وكان التوجه أن تستثمر عائدات المحروقات في الصناعات البتروكيماوية، والحديد والفولاذ، والإسمنت، وهو ما أطلق عليه أحد الاقتصاديين الفرنسيين ب''تصنيع الصناعة '' **Industrializing Indstry**، إلا أن ذلك ولحد الآن لم ينتج عن رؤية التنويع قطاع تصديري وذلك لمحدودية خبرة التنويع في الأسواق الدولية. ولم يمنع ذلك الجزائر في الاستمرار في توجه التنويع رغم توقف العديد من الدول العربية بتجربة التنويع مثل تونس. وفي نهاية سنة 1978 تم التوقف عن نهج تصنيع الصناعة وتم استبداله بما يسمى''اغتيال الصناعة '' **Assassinate Industry**، وما ترتب عن ذلك عن عدم قدرة الجزائر من إنتاج سلع مصنعة تفوق ما تنتجه تونس سنة 2007. ومع تعثر الإنتاج الصناعي والاعتماد شبه المطلق على الخبراء الأجانب وعدم المرور بآلية التعلم من خلال الممارسة، ظهرت مشكلة تشغيل رأس المال البشري بأقل من طاقاته وإهمال البحث والتطوير واتجاه الكوادر الجزائرية للعمل في الخارج، وفي ظل عدم وجود دور ديناميكي للقطاع الخاص فإن تجربة التنويع في الجزائر محكوم عليها بالفشل (الكواز، 2017، الصفحات 146-147). فالاقتصاد الجزائري يعتبر من أكثر الاقتصاديات تركزا و أقلها تنويعا مقارنة مع الدول الأخرى ومع البلدان المجاورة لها كتونس والمغرب التي تتميز بتنويع أكبر لاقتصادها وتصديرها لعدد أكبر من المنتجات، وهذا ما يبينه الجدول رقم (01).

الجدول 1: تطور مؤشر التركز السلعي ومؤشر التنوع السلعي لدول شمال إفريقيا (2016-2012)

الدول	2012			2016		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الجزائر	98	0,54	0,724	93	0,489	0,816

المغرب	229	0,16	0,653	225	0,175	0,677
تونس	226	0,157	0,53	215	0,134	0,519
مصر	242	0,178	0,539	238	0,154	0,581
دول العالم	260	0,089	0	260	0,062	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص159.

فمن ملاحظة الجدول 01،نلاحظ أن عدد السلع الجزائرية المصدرة بلغ 93 وسجل مؤشر التركز السلعي للصادرات الجزائرية 0,489 وسجل مؤشر التنوع 0,816 وهذا في سنة 2016، وهي نسب مرتفعة إذا ما قارناها بالمغرب فقد سجل مؤشر التركز السلعي للصادرات المغربية 0,175 وسجل مؤشر التنوع 0,677 وهذا في نفس السنة وبلغ عدد السلع المصدرة 225، في حين أن مؤشر التركز السلعي للصادرات التونسية سجل 0,134 وسجل مؤشر التنوع 0,519 وهذا في سنة 2016، بينما بلغ مؤشر التركز السلعي للصادرات المصرية 0,154 وسجل مؤشر التنوع 0,581 وهذا في سنة 2016.

- وقد استخدمت الدراسات التجريبية العديد من المؤشرات لقياس مستوى التنويع أو التخصص في اقتصاد الدولة، ومن أهمها المنهجية التي يقوم عليها مؤشر ثايل. فانطلاقا من الشكل رقم (1) ففي الجزائر نلاحظ تذبذب في قيمة مؤشر ثايل بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى في مدى ضئيل جدا، وقد ظلت قيمة المؤشر شبه ثابتة خلال الفترة (1985- 2014). والذي يدل على عدم حدوث تنويع اقتصادي خلال هذه الفترة. وينصب التنوع الاقتصادي حول ثلاث مكونات رئيسية وهي: تنويع الصادرات، تنويع العائدات المالية للدولة، وتنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية. وذلك من خلال إعادة توزيع الموارد سواء على مستوى التنويع العمودي، وما يتضمنه من التوسع وتعزيز الاستثمار وتنويع المنتجات في أحد القطاعات الرئيسية كالزراعة، أو الصناعة، أو البترول. أو على مستوى التنويع الأفقي، وما يتضمنه من تنويع الإنتاج والاستثمار في قطاعات مختلفة ذات قيمة مضافة عالية (المعهد العربي للتخطيط، 2018، صفحة 65). ويلاحظ في المغرب أن قيمة مؤشر ثايل تميل إلى التصاعد مع مرور السنوات مما يدل على الاتجاه نحو التخصص وانخفاض التنويع الاقتصادي. ويشير مؤشر ثايل في تونس إلى تصاعد في قيمته مما يدل على زيادة التخصص وتناقص التنويع الاقتصادي، أما في مصر فيشير المؤشر إلى حدوث تنويع اقتصادي خلال الفترة (2006-1991) في حين أخذت قيمة هذا المؤشر في الارتفاع بعد هذه الفترة مما يدل على انخفاض التنوع وزيادة التخصص.

الشكل رقم (1): تطور مؤشر ثايل لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1985- 2015).

الجزائرالمغرب

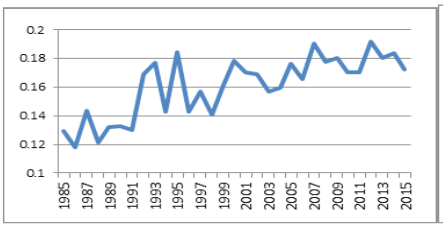

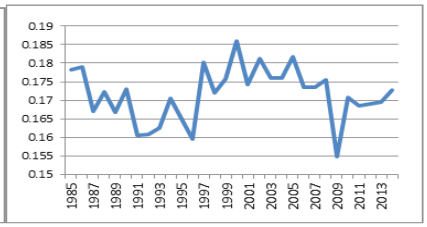

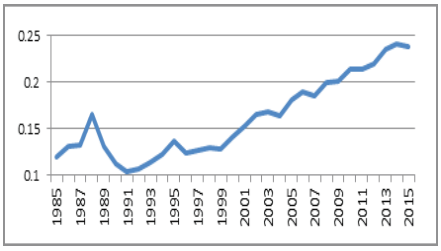

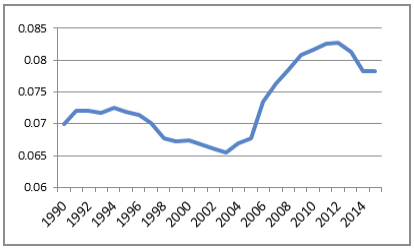

تونس **مصر**

المصدر: المعهد العربي للتخطيط (2018)، تقرير التنمية العربية: التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الدول العربية، الكويت، ص55.

ولمعرفة العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي في المدى البعيد. يمكن الاعتماد على معامل خط الانحدار الخطي بين النمو الاقتصادي ومعامل ثايل للتخصص وقد بينت النتائج في كل من الجزائر والمغرب وتونس ومصر مايلي:

الدولة	معامل خط الانحدار الخطي بين النمو الاقتصادي ومعامل ثايل للتخصص	الفترة الزمنية
الجزائر	0,943846	2014 -1986
المغرب	0,811126-	2014 -1986
تونس	0,198000-	2015 -1986
مصر	0,407808-	2015 -1991

فمن الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن معامل خط الانحدار الخطي بين النمو الاقتصادي ومعامل ثايل للتخصص قد سجل قيمة موجبة في الجزائر بلغت 0,943846 بينما سجل قيما سالبة في كل من المغرب وتونس ومصر بلغت على التوالي-0,811126 و-0,198000 و-0,407808، مما يدل على أن زيادة قيمة مؤشر ثايل تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي على المدى الطويل، أي أن زيادة التنويع الاقتصادي تقود إلى استدامة النمو الاقتصادي. وتهيمن ثلاث صناعات على قطاع الصناعة التحويلية المغربية حيث تساهم بمفردها بأكثر من 75% من مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية وتتمثل هذه الصناعات في النسيج والصناعة الغذائية، والصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية. كما وتهيمن ثلاث صناعات على قطاع الصناعة التحويلية التونسية وتساهم بنسبة 66% من النشاط التحويلي، وتتمثل هذه الصناعات في النسيج والصناعة الغذائية، والمنتجات الميكانيكية والكهربائية، حيث يحتل قطاع الصناعات التحويلية التونسي في النسيج الاقتصادي المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات.

أما المؤسسات العاملة في الصناعات التحويلية في الجزائر فتساهم بنسبة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن المنتجات النفطية ما زالت تهيمن على النشاط الاقتصادي الجزائري (حسان وحداد، 2016، الصفحات 194-195). ويمكن تقييم تنافسية القطاع الصناعي وقدرات الهياكل الإنتاجية في هذه الدول استنادا إلى مؤشر تنافسية الأداء الصناعي.

حيث يلاحظ من الشكل رقم (02) انخفاض قيمة مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة، حيث سجل هذا المؤشر في الجزائر قيمة 0.02 وهي قيمة متدنية جدا مقارنة ببقية دول العالم، حيث سجل هذا المؤشر قيما متدنية أيضا في كل من المغرب وتونس ومصر بلغت 0.04، لكن تبقى أعلى من المسجلة في الجزائر. ويرجع هذا الانخفاض المسجل في كل من الجزائر والمغرب وتونس ومصر إلى ضعف التنافسية الصناعية وضعف القدرات الإنتاجية في هذه الدول مقارنة مع بقية دول العالم. ولكن تجدر الاشارة إلى أن المغرب وتونس التي يتسم اقتصادها بالتنوع نسبيا استطاعت أن تحقق تحولا هيكليا معتبرا في مجال معدلات التصنيع، والتوجه نحو تصدير السلع المصنعة ولكن بمعدلات لم ترقى لتحقيق فائض تجاري، ولم تستطع تقليل معدلات البطالة بشكل ملموس (المعهد العربي للتخطيط، 2016، صفحة 87).

الشكل 2: مؤشر تنافسية الأداء الصناعي لدول شمال إفريقيا مقارنة مع الدول العربية ودول متقدمة لسنة 2015.

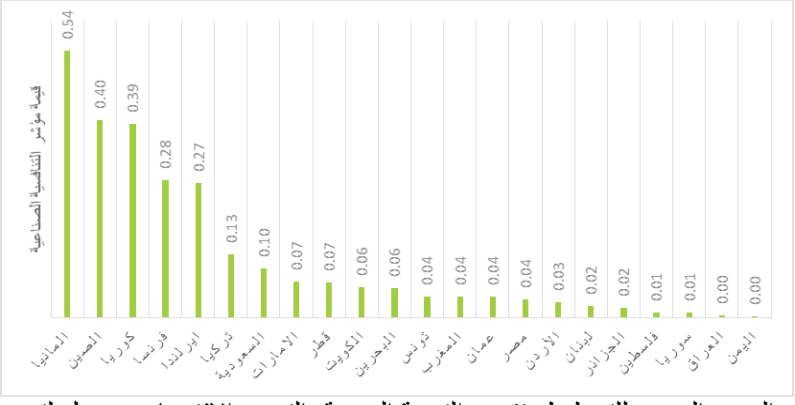

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية: التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الدول العربية، الكويت، 2018، ص59.

ويعود ضعف تنافسية صادرات هذه الدول إلى عوامل عديدة منها عدم الاستخدام الكبير للتكنولوجيا، واعتمادها على تصدير المواد الأولية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل بين الدول المغاربية وضعف برامج التسويق وعدم تطبيق المواصفات والمقاييس الدولية فيما يخص المنتج، وغيرها من القيود الإدارية وغير الجمركية وضعف برامج التمويل (كبور، 2014، صفحة 178). بالإضافة إلى أن مؤشر تخصص التجارة قد بين أن أغلب الدول العربية تتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، وتقوم باستيراد المواد المصنعة (المعهد العربي للتخطيط، 2018، صفحة 86). وبما أن الجزائر والمغرب وتونس هي إما دول

منتجة أو مصدرة للسلع الأولية فمن مصلحتها أن تأخذ بسياسة التصنيع خلال المدى الطويل وأن تتبنى سياسة الحماية خلال تلك الفترة، ومن واقع أن السلع الأولية تعمل في ظروف المنافسة التامة على المستوى المحلي والدولي لذلك تنخفض أسعارها مع التقدم الفني، أما السلع الصناعية فتعمل في ظل ظروف منافسة غير تامة فهناك تحكم في أسعارها. وقد قطعت المغرب شوطا كبيرا في مجال الصناعة المصنعة فقد جاء مخطط تسريع التنمية الصناعية (2014-2020) بمقاربة جديدة مبنية على إنشاء منظومات صناعية. ويتعلق الأمر بتوحيد مجموعات من المقاولات حول شركات رائدة صاحبة مشاريع خاصة بالمنظومات الصناعية، وتميل المنظومات الصناعية وهي شراكات من نوع جديد إلى جعل الصناعة مصدرا هاما لمناصب الشغل وخاصة بالنسبة للشباب، وجعلها تساهم في حلقة متينة. وقد أسفرت هذه المقاربة عن إنشاء ثلاث منظومات صناعية في قطاع النسيج، وخمس منظومات في قطاع السيارات، وأربع منظومات في قطاع الطيران، ومنظومة واحدة في قطاع العربات الثقيلة والهياكل الصناعية، ومنظومتين في قطاع الصناعات الكيماوية، وثلاث منظومات في قطاع الجلد (وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، 2018).

وما يمكن استنتاجه من دلالة هذه المؤشرات هو أن الجزائر والمغرب وتونس قطعت شوطا معتبرا في انتهاج مسار التنويع الاقتصادي إلا أن النتائج لم تكن مرضية إلى حد كبير، وبالتالي وجب على هذه الدول أن تعمل على تصحيح أخطائها السابقة والاستفادة منها من أجل الوصول إلى قطاع إنتاجي وقطاع تصديري يقود إلى النمو المستدام. ولا يكون ذلك إلا باتباع سياسات تنموية فعالة من خلال إعادة تخصيص الموارد نحو القطاعات الإنتاجية والتصديرية ذات القيمة المضافة العالية، والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في ذلك، وكذا من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتحسين أداء المنظومة المؤسساتية. فضعف الأداء المؤسساتي يعتبر من أهم معوقات التنمية في الجزائر والمغرب وتونس ومن الأسباب الرئيسية لضعف النمو في هذه الدول، ويمكن القول أن ضعف النمو في الجزائر والمغرب وتونس يرجع بصفة أساسية إلى البطء في تنفيذ برامج الإصلاح بالإضافة إلى الصدمات الخارجية، وتواضع الأداء المؤسساتي، ويرتبط تواضع الأداء المؤسساتي في الجزائر بوجود حوافز للبحث عن الريع وتوسع الأنشطة غير الإنتاجية (NUNNENKAMP,2004, P. 07).

بحيث تطورت آليات الفساد في الاقتصاد وأصبحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومختلف مجالاته، مما قلص ذلك من فعالية وكفاءة السياسة الاقتصادية المتبعة وعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازداد حجم الاقتصاد الموازي وازدادت صعوبة التحكم فيه مما أدى إلى إضعاف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها (خالدي، 2005، صفحة 88). فقد حلت الجزائر في المرتبة الثامنة عربيا من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2017 وبحصة 4,19% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب الدول العربية واحتلت ذيل الترتيب مع فلسطين فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة حسب الدول العربية في نفس السنة، فالجزائر بحاجة إلى تفعيل المزيد من التحفيزات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما فيما يخص مؤشر التنمية البشرية فقد احتلت الجزائر فيما يخص هذا المؤشر المرتبة 83 من

مجموع 187 دولة وبقيمة 0.736 في سنة 2014، فيما احتلت المغرب المرتبة 126 وبقيمة 0,628، أما تونس فقد احتلت المرتبة 96 وبقيمة 0,721 وهذا في سنة 2014 (تقرير التنمية البشرية، 2015، الصفحات 31-32). أما فيما يخص "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار" فالجزائر تحتل المرتبة الثالثة على مستوى المجموعات الجغرافية العربية مع كل من المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا بقيمة 39,2 درجة من إجمالي 100 درجة خلال سنة 2018 بينما بلغت قيمة المؤشر العام للجاذبية 39,3 درجة سنة 2017، أما من حيث الأداء الفردي في المؤشر فتحتل الجزائر المرتبة 86 فيما تحتل المغرب المرتبة 69 وصنفت تونس في المرتبة 71 وهذا في سنة 2018 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، الصفحات 16-87). أما فيما يخص إرساء مناخ أعمال ملائم فقد صنف البنك الدولي في تقريره حول ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2017 الجزائر كأضعف دولة في مناخ الأعمال في شمال إفريقيا حيث احتلت المرتبة 166 من ضمن 190 دولة، مع أداء ضعيف انحصر في 46,71 نقطة من أصل 100، فيما احتلت المغرب المرتبة 69 بمجموع 67,91 واحتلت تونس المرتبة 88 بمجموع 63,58 نقطة من ضمن 190 دولة (World Bank Group Report, 2017, P. 04). فقد شهد هذا التصنيف تراجع معظم الدول العربية حيث تراجعت الجزائر بعشر مراكز مقارنة بسنة 2017 أين احتلت المرتبة 156 وبمجموع 47,76 نقطة نتيجة لتراجع وتيرة الاصلاحات، فيما تراجعت تونس بأحد عشر مركزا أين احتلت المرتبة 77 وبمجموع 64,89 نقطة، وتراجعت المغرب بمركز واحد بمجموع 67,50 نقطة (World Bank Group Report, 2016, P. 07). فبعد الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في سنة 2017 لإلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لبدء النشاط التجاري، وخفض معدل ضريبة الأعمال، وتبسيط الحصول على رخصة البناء، وزيادة الشفافية في رسوم الكهرباء، حيث تصدرت بلدان المغرب العربي التي أجرت إصلاحات في تلك السنة حيث قفزت سبعة مراكز مقارنة بسنة 2016، إلا أن سنة 2017 شهدت ضعف وتيرة الاصلاحات المطبقة، مما أدى إلى تراجع تصنيفها مقارنة بسنة 2016. ويعتبر المغرب من البلدان التي لديها أفضل بيئة أعمال ويرجع هذا إلى اعتماد المغرب اصلاحات جديدة لتبسيط بدء النشاط التجاري وتبسيط إجراءات الاستيراد، تبسيط تسجيل الملكية وإنشاء نظام للتصنيف الائتماني، وحماية المستثمرين من الأقليات (البنك الدولي، 2018). وحسب التقرير الأخير للبنك الدولي المنشور في أكتوبر 2018 (دوينغ بيزنس 2019) فقد شهدت دول المغرب العربي تحسنا في ترتيبها، فقد تحسن ترتيب المغرب بتسع مراكز ليحتل المرتبة 60 ضمن 190 دولة بمجموع نقطة 71,02 نقطة، و قفزت الجزائر إلى المرتبة 157 وبمجموع 49,65 نقطة، واحتلت تونس المرتبة 80 وبمجموع 66,11 نقطة (World Bank, Group Report, 2018P. 05). وحسب البنك الدولي فإن الجزائر تصنف في المراتب الأخيرة في تطبيق الحكم الراشد، وفي الاستقرار ومراقبة الفساد وإبرام الصفقات والفعالية الحكومية وسيادة القانون، بالإضافة إلى القانون 49/51 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية الذي يقضي باحتفاظ الشريك الجزائري بنسبة 51% كإجراء حمائي والذي يعتبره الكثيرون كعامل من عوامل طرد للاستثمار. وهذه العوامل أدت إلى ضعف وتراجع صادرات الجزائر

خارج المحروقات وعدم مقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، وشكلت عوامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة خارج قطاع المحروقات وتسبب ذلك في خروج العملات الأجنبية، خوفا من تدني قيمتها بسبب عدم استقرار العملة المحلية وقيام البنك المركزي الجزائري بتخفيض قيمة العملة المحلية من فترة لأخرى وقد قامت الجمارك مؤخرا بمنع تهريب مبالغ معتبرة من العملة الصعبة كانت متوجهة خارج البلد. وهذا ما يدعوا إلى العمل أكثر على تحسين المنظومة المؤسسية وتحسين عوامل جذب الاستثمار والذي يمكن أن يساهم في توجيه وانجاح الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق نمو ناجح في هذه الدول وزيادة التنويع الاقتصادي برفع القدرات الإنتاجية والتصديرية في القطاعات السلعية والخدماتية على حد سواء، والذي يجعلها مقاومة للصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية، للوصول إلى نمو اقتصادي مستدام يستفيد منه جميع أفراد المجتمع.

5. التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وإمكانية التنويع في ظل الامكانيات المتاحة:

يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي، فعلى الجزائر أن تعمل على توفير مجموعة من الشروط للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي والتي تتمثل في (حراق، 2010):

- تنويع القاعدة التصديرية عن طريق إيجاد الاستراتيجية والسياسات الكفيلة بذلك مثل الاستراتيجية السياسية، استراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستراتيجية التأهيل المقاولاتية (شومبيتر) والعمل على الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في تنمية صادراتها مثل دول جنوب شرق آسيا فمستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.

- تبني الحكم الراشد والعمل على حوكمة الإدارة، التي تطورت فيها آليات الفساد و ذلك عن طريق: تحديث الإدارة الجبائية و تدعيم آليات الرقابة الجبائية و الجمركية و التنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والإدارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي، والتحكم أكثر في دواليب النشاط التجاري والاقتصادي عن طريق إيجاد وسائل كفيلة بالوصول إلى المعلومة الاقتصادية، فحوكمة الإدارة سواء كانت عامة أو محلية لا يتم إلا باعتماد المساءلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين و القرارات الاقتصادية.

- تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية الاقتصادية وذلك باكتساب القدرة على التعامل مع سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية و الدعم الذي اعتادت عليه في السابق وكذا التخلص من أساليب الإدارة التقليدية إلى أساليب الإدارة الفعالة والاستراتيجية والاهتمام بوظيفة البحث و التنمية و التطوير و الاستثمار في البحث والذكاء والإبداع وكذا تبني وتطوير التحالف الاستراتيجي كاختيار بديل ومهم من أجل النمو والبقاء والتوسع، والتحكم في مفهوم إدارة الجودة والتحكم في أساليب التسويق الحديثة عن طريق اختيار قنوات التوزيع الملائمة وإدارة المعلومات بشكل جيد وحتمية تطبيق مبدأ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية أو خاصة.

- إن رفع الناتج المحلي الإجمالي (مجلس الإمارات للتنافسية، 2011) يعتبر هدفا من أهداف السياسة الحكومية ويمكن تحقيق هذا الهدف على نحو مستدام وعلى المدى الطويل من

خلال توافر مجتمع متعلم تتواجد فيه الخدمات الصحية المتطورة والقدرة على استيعاب الأجيال القادمة في وظائف حيوية ضمن قطاعات ابتكاريه عالية الإنتاجية والاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا (التحكم في الصناعة الرقمية وصناعة المعرفة) لرفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات والقطاعات باختلافها، فالاقتصاديات المدفوعة بالابتكار تحقق أعلى مستويات الازدهار، فالنمو ينبغي أن يكون هو لب التنمية في كافة استراتيجيات الدولة التي تدور حولها جهود تخفيض أعداد الفقراء وتوسيع مشاركة المواطنين في شؤون الحكم وتحسين الإدارة الحازمة التي تجعل النمو يزدهر، فحسب بيري وبيركي (1998) فإن وضع استراتيجية متواصلة تستهدف النمو يتطلب مؤسسات عامة أكثر قوة قادرة على أن تمتع تجاوزات القطاع الخاص وكذا تحقيق التوازن بين القطاعات الرئيسية في الاقتصاد (ليبزيجر، 2001، صفحة 41).

وقد تطورت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل إيجابي خلال السنوات الأخيرة وخاصة معدلات النمو خارج المحروقات التي عرفت تحسنا ملحوظا، بحيث بلغت 9,6% سنة 2011، لتسجل انخفاضا في سنتي 2016 و2017 بمعدل 2,3% و2,6% على التوالي، وذلك بفضل النتائج المحققة أساسا في قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2: القطاعات المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000).

السنة	المحروقات (%)	الفلاحة (%)	الصناعة (%)	البناء والأشغال العمومية(%)	الخدمات (%)
2000	41,9	9,0	7,5	8,7	32,9
2001	36,7	10,5	8,0	9,1	35,5
2002	35,7	10,1	8,1	9,9	36,2
2003	38,6	10,6	7,3	9,2	34,3
2004	40,7	10,2	6,8	8,9	33,5
2005	47,4	8,2	5,9	8,0	30,4
2006	48,5	8,0	5,6	8,4	29,5
2007	46,4	8,0	5,4	9,4	30,9
2008	48,1	7,0	5,0	9,2	30,6
2009	33,6	10,1	6,2	11,8	38,3
2010	37,2	9,0	5,5	11,2	37,1
2011	38,3	8,7	4,9	9,8	38,4
2012	34,2	8,8	4,5	9,2	36,7
2013	29,8	9,9	4,6	9,8	38,4
2014	27,0	10,3	4,9	10,4	40,2
2015	18,8	11,6	5,4	11,5	44,6
2016	17,4	12,3	5,6	11,9	45,1
2017	19,2	12,3	5,5	11,7	43,9
المتوسط	35,5	9,7	5,9	9,9	36,5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر.

- فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ تباين مساهمة مجموعة من القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتبين لنا أن قطاع الخدمات (خدمات الإدارات الحكومية وخدمات خارج الإدارات الحكومية) يساهم بأكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017) ليأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت نسبته ما بين 29,5% و45,1%، وبلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 36,5% كمتوسط خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة في سنة 2016 بنسبة 45,1% من إجمالي تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص قطاع المحروقات فقد احتل المرتبة الثانية في مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بين 17,4% في سنة 2016 و48,5% سنة 2008 وبمتوسط 35,5%، حيث عرفت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تراجعا في السنوات الأخيرة بسبب تراجع أسعار البترول وتخفيض الكميات المصدرة منه تبعا لاتفاقيات مع الدول الأعضاء في منظمة الأوبك للدول النفطية. في الوقت الذي يساهم فيه قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9,9% كمتوسط، لترتفع مساهمته في السنوات الأخيرة لتصل إلى 11,7% مع نهاية سنة 2017، وهذا نتيجة الزيادة في المبالغ المخصصة لهذا القطاع نتيجة الزيادة في النفقات العمومية وانجاز العديد من المشاريع الاستثمارية الضخمة المترافقة مع برامج الإنعاش الاقتصادي مثل إنجاز المجمعات السكانية والطرق وغيرها. فيما سجل قطاع الفلاحة مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9,7% كمتوسط خلال هذه الفترة، رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع مع تسجيل أعلى نسبة مع نهاية سنة 2017 بلغت 12,3%، بينما سجل قطاع الصناعة هو الآخر مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبا مستقرة عند مستويات منخفضة جدا، حيث بلغت في المتوسط 5,9% خلال هذه الفترة. ويمكن القول أن النمو خارج قطاع المحروقات يبقى هشا وبنسب ضعيفة رغم التطورات التي حصلت في هذا القطاع خلال الفترة (2000-2017) والتي تعود إلى دور البرامج الاستثمارية العمومية في تحقيق هذه النتائج، ورغم تركيز هذه البرامج على تطوير القطاع الصناعي المحرك الأساسي للنمو المستدام إلا أن النتائج المحققة فيه تبقى ضعيفة نسبيا وليست بالنسب المرجوة، حيث لم تتجاوز نسبة 8,1% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والمحققة في سنة 2002. وتعود مشكلة انحلال التصنيع في الجزائر إلى مشكلة الريع الذي يشل باقي القطاعات المنتجة، كما أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ظاهرتين أساسيتين ذات الارتباط الوثيق فيما بينها: ظاهرة البحث عن الريع وظاهرة الفساد الذي ينتج من محاولة الاستفادة والاستحواذ على هذا الريع (زايري، 2013، صفحة 16). فصياغة سياسة تنويع عملية تحقق أهدافها تتطلب (المعهد العربي للتخطيط، 2018، الصفحات 103-117): توفر منظومة رصد متطورة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية التنويع الوطنية؛ فعملية التنمية والتحول ينتج عنها انتاج سلع جديدة واختفاء أخرى مما يفضي في النهاية إلى مزيد من تنويع الجهاز الإنتاجي؛ ويتطلب تسريع عملية الاستكشاف وإنتاج سلع

جديدة وجود استراتيجية تنموية قائمة على نوع محدد من التخطيط التنموي بحيث يتم تنمية وتوجيه الاستثمار من خلال حزمة واسعة من السياسات العامة والقطاعية؛ والعمل على تطوير رأس المال البشري الذي يسمح بتوفير المهارات الفنية والإدارية التي تحقق إنتاجية أعلى تسمح للإنتاج المحلي بالتنافس في الأسواق الدولية، وكذا تنظيم القطاعات في شكل عناقيد صناعية حسب التخصص والمنتوج بحيث تشكل تجمعات ذات منفعة مشتركة، والعمل على انتقاء وتنمية القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تمتلك أو يمكن أن تمتلك مزايا تنافسية في الأسواق الدولية.

6.الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي تبحث في مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر ومتطلبات استدامة النمو تبين لنا ما يلي:

- قيم مؤشر ثايل دلت على عدم حدوث تنويع اقتصادي في الجزائر، ودلت على وجود تنويع اقتصادي نسبي في كل من المغرب وتونس نظرا لتشابه الخصائص الاقتصادية للبلدين فكلاهما من البلدان المستوردة للمحروقات؛

- رغم التنوع النسبي للصادرات في المغرب وتونس ومصر إلا أنها وبالإضافة إلى الجزائر ما زالت تعاني صعوبة في اختيار نموذج النمو المؤدي للتنويع المعتمد على القطاع الخاص المشجع للصادرات؛

- الانخفاض المسجل في مؤشر الأداء الصناعي في كل من الجزائر والمغرب وتونس ومصر بين لنا ضعف التنافسية الصناعية وضعف القدرات الإنتاجية في هذه الدول مقارنة مع بقية دول العالم، لكن الانخفاض كان أكبر في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وتونس؛

- تعتبر الجزائر كأضعف دولة في مناخ الأعمال في شمال إفريقيا ويعتبر المغرب من البلدان التي لديها أفضل بيئة أعمال؛

- للوصول إلى نمو اقتصادي مستديم في الجزائر والمغرب وتونس ومصر يجب العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع تخفيف حدة التقلبات فيها خلال مدة زمنية طويلة نسبيا تفوق السبع سنوات، ولا يتحقق هذا إلا بزيادة التنويع الاقتصادي (تنوع الإنتاج والتجارة) برفع القدرات الإنتاجية والتصديرية في القطاعات السلعية والخدماتية على حد سواء، والذي يجعلها مقاومة للصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وكذا العمل على تنويع الشركاء الاقتصاديين وبناء شراكات وتكتلات مع دول أخرى لمواجهة آثار الأزمات الاقتصادية العالمية.